



بنك الخليج (ش.م.ك.ع)

نص اللقاء الهاتفي للنتائج المالية عن الربع الثالث من عام 2019

29 أكتوبر 2019

المشاركون في اللقاء:

السيد/ أنطوان ضاهر – الرئيس التنفيذي

السيد/ كيفن سميث – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

اللقاء برئاسة:

السيدة/ جناني فاميديفا – أرقام كابيتال

جناني: مساء الخير وصباح الخير على الجميع. أنا جناني فامديفا أتحدث بالنيابة عن أرقام كابيتال. وأود أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الهاتفي الخاص بنتائج بنك الخليج للربع الثالث من سنة 2019. ويسرني أن يكون معنا في هذا اللقاء السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، والسيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين ببنك

الخليج. يبدأ اللقاء بعرض مقدم من الإدارة، ثم يتم فتح المجال لفترة الأسئلة والأجوبة. والآن أترك المجال للسيدة/ دلال.

دلال: شكراً، سيدة/ جناني. مساء الخير ومرحباً بكم في اللقاء الخاص بنتائج بنك الخليج المالية للربع الثالث من 2019. سنبدأ اللقاء اليوم مع السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، الذي سيغطي أهم المؤشرات العامة لمصرفنا. يليه السيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين، الذي سيغطي النتائج المالية. وقد تم التعبير عن جميع المبالغ في العرض بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وخلال العرض، سنحاول تفادي تكرار ذكر العملة عند مناقشة المبالغ المحددة، ما لم يكن المبلغ بعملة غير الدينار الكويتي. وبعد العرض، سنفتح المجال للأسئلة والأجوبة عبر منصة البث المباشر. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. وسيتوفر هذا العرض على موقعنا الإلكتروني، وسيتم الإفصاح عنه ليورصة الكويت.

يرجى الإحاطة بأننا نستطيع التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات المفصح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد على الصفحة 2 من العرض، والمتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية.

والآن، أترك المجال للسيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، فليفضل.

أنطوان ضاهر : شكراً سيدة دلال، يسرني أن أكون معكم جميعاً اليوم وأود أن أنقل لكم بعض المؤشرات الرئيسية للأشهر التسعة الأولى من عام 2019.

في الصفحة 3، نلاحظ التقدم ومعدل النمو الذي أحرزه مصرفنا في صافي الربح منذ 2013. خلال تلك الفترة استطاع مصرفنا تحقيق نمو مضاعف في صافي الربح على مدى السنوات الخمس، وتسارع معدل النمو من 10% لفترة السنوات الثلاث من 2013 إلى 2016 إلى 12% في 2017، و18% في العام الماضي.

وفي أقصى اليمين، نرى أننا حققنا صافي ربح بمقدار 13.2 مليون د.ك. في الربع الثالث من 2019، أي بزيادة قدرها 1 مليون د.ك. أو 8% مقارنةً بالربع الثاني من 2019. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض بنسبة 17% في تكاليف الائتمان واستقرار قاعدة المصروفات التشغيلية.

أما إجمالي القروض والتسليفات إلى العملاء فقد شهد نمواً بواقع 6%، لتبلغ مقداراً تاريخياً مرةً أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال شريحة الخدمات المصرفية الشخصية في مصرفنا تشهد زخماً قوياً، محققةً نمواً في القروض للربع الثالث عشر على التوالي، وهو يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق النمو في محفظة القروض لديه بما يقارب ضعف معدل النمو للقطاع المصرفي للسنة الثانية على التوالي.

وفي الصفحة 4، نلاحظ أن بنك الخليج لا يزال يحظى بالتقدير العالمي لجدارته الائتمانية وقوته المالية، وذلك بالحفاظ على تصنيفاته في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى.

حصل البنك من وكالة موديز على تصنيف في المرتبة "A3" للودائع على المدى الطويل، مع نظرة مستقبلية "إيجابية".
وحصل من وكالة فيتش على تصنيف في المرتبة "A+" للمصدر على المدى الطويل، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
وحصل من وكالة ستاندارد آند بورز للمصدر على تصنيف في المرتبة "A-"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
وحصل من وكالة كابيتال إنتليجنس على تصنيف في المرتبة "A+" للعمليات الأجنبية على المدى الطويل، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
والآن، أترك المجال للسيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين، الذي سيغطي النتائج المالية بشكل أكثر عمقاً.

كيفن:

شكراً سيد/ أنطوان. توضح الصفحة 5 مدى تطور الميزانية العمومية من 30 سبتمبر 2018 إلى 30 سبتمبر 2019. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات والمطلوبات ومدى التغيير الذي طرأ عليها خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

أولاً، أود أن أركز على جانب الموجودات، الموضحة في النصف العلوي من الصفحة، الأسطر من 1 إلى 13.

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، شهد إجمالي الموجودات في مصرفنا نمواً بمقدار 206 مليون د.ك. ليلعب ما يقارب 6.2 مليار د.ك. ويعزى ما تزيد نسبته عن 80% من هذا النمو إلى صافي قروض العملاء، الموضحة في السطر 6، والتي شهدت نمواً بمقدار 171 مليون د.ك. لتصل إلى ما يقرب من 4 مليار د.ك.

وفيما يتعلق بمكونات الموجودات، لم تطرأ تغييرات كبيرة منذ سنة مضت. وكما في 30 سبتمبر 2019، كانت نسبة 28% من موجودات مصرفنا محتفظاً بها في شكل موجودات سائلة، و67% منها في شكل قروض إلى العملاء والبنوك، و3% كاستثمارات في أوراق مالية، و2% منها في شكل موجودات أخرى.

فإذا نظرنا إلى السطرين 19 و20، إلى أقصى اليمين، نجد أنه من أصل مبلغ 206 مليون د.ك. الذي يمثل النمو في الموجودات خلال الفترة المعنية، جاء مبلغ 182 مليون د.ك.، أي 90% من ذلك النمو، ممولاً بالمطلوبات والمقدار المتبقي البالغ 24 مليون د.ك. ممولاً بحقوق المساهمين.

وفي الأسطر 14، 15 و16، نرى أن ما يقارب إجمالي التمويل في مصرفنا يأتي من المستحق للبنوك والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء.

وفي السطر 18، نرى أنه من أصل 38 مليون د.ك. التي تمثل الزيادة في المطلوبات الأخرى من سبتمبر 2018 إلى سبتمبر 2019، فإن مبلغ 19.7 مليون د.ك. يتعلق بمخصص بنسبة 100% مقابل المبلغ المعادل لإيرادات الفوائد، التي تم تحصيلها عندما قام البنك بالاستحواذ على أرض الفحيحيل وبيعها مقابل 90 مليون د.ك. في الربع الرابع من عام 2018. وسيتم إدراج ذلك المخصص في بند إيرادات الفوائد بعد صدور الحكم النهائي من المحكمة لصالح مصرفنا.

أما نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا، والموضحة في السطر 24، فقد انخفضت من 2.7% في نهاية يونيو 2019 إلى 2.6% في نهاية سبتمبر 2019. وفي السطر 25 يتبين أن نسبة تغطية القروض غير المنتظمة في نهاية سبتمبر 2019 كانت 314%، مرتفعةً من 288% في نهاية يونيو 2019.

ويوضح السطران 22 و 23 متوسط الموجودات ومتوسط حقوق المساهمين، حيث يسمح ذلك لنا باحتساب العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، الموضحين على الصفحتين التاليتين.

وتبين الصفحة 6 أداء بيان الدخل لمصرفنا خلال الأشهر التسعة الأولى من 2019، مقارنةً بفترة سنة مضت، مع بعض المؤشرات الرئيسية الأخرى.

ولشرح ذلك، نرى على الجانب الأيسر نتائج مصرفنا لسنة 2018 بأكملها، ونسبة متوسط الموجودات، والتغيرات في بنود بيان الدخل، مقارنةً بسنة 2017.

وفي السطر 13، وضمن الخانة التي تحمل عنوان "9 أشهر-18"، نرى أن صافي الربح لمصرفنا خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2018 بلغ 42.7 مليون د.ك.

وفي نفس السطر 13، إذا نظرنا إلى الخانة التي تحمل عنوان "9 أشهر-19"، نجد أننا أعلننا عن صافي ربح بمقدار 37.1 مليون د.ك. خلال الأشهر التسعة الأولى من 2019.

أما التغير في صافي الربح فقد جاء مدفوعاً بثلاثة عوامل موضحة في أقصى اليمين ضمن الخانة التي تحمل عنوان "9 أشهر-19 مقابل 9 أشهر-18".

(1) أولاً: في السطر 6 نجد أن الإيرادات التشغيلية انخفضت بمقدار 3.9 مليون د.ك. أو 3% ويعزى السبب الأساسي في ذلك إلى ضغوط تكلفة التمويل نتيجةً لأربع زيادات قام بها بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي في عام 2018، مقابل زيادة واحدة فقط قام بها بنك الكويت المركزي في مارس 2018. أما النبا السار فيتمثل في أن الزيادات ربع السنوية في مصروفات الفوائد خلال الأرباع الثلاثة الأخيرة بلغ متوسطها 1.2 مليون د.ك. لكل ربع سنة، بانخفاض نسبته 26% عن الأرباع الثلاثة الأخيرة من سنة 2018، حين بلغ متوسط الزيادة ربع السنوية 1.7 مليون د.ك. وبالإضافة إلى ذلك، ومقارنةً بالبنوك الأخرى المماثلة في الكويت، كان لدى مصرفنا واحدة من أدنى الزيادات في الربع الأول من سنة 2019 مقابل تكلفة الأموال للربع الأول من 2018.

(2) ثانياً، في السطر 7، جاءت المصروفات خلال الأشهر التسعة الأولى من 2019 بمقدار 10.1 مليون د.ك. أعلى من فترة السنة السابقة. وباستبعاد مخصص المصروفات لمرة واحدة بمقدار 2.8 مليون د.ك. الذي تم تجنيبه في الربع الأول، ارتفعت المصروفات بمقدار 7.3 مليون د.ك.، أي بنسبة 15%.

ويعزى السبب في هذا الارتفاع في المصروفات إلى ما يلي: أولاً، استحداث مركز لعملائنا وموظفينا في برج كريستال، ثانياً الاستثمار في تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مصرفنا، وتطبيقات العملاء وأمن المعلومات، ثالثاً، الزيادة في مدفوعات الحوافز التي تم تقديمها إلى فريق المبيعات و الدعم الذين واصلوا تحقيق نمو قوي للبنك، ورابعاً، الزيادة في تكاليف المزايا الإلزامية لموظفينا. وقد تم احتواء النمو في مصروفات الرواتب، بارتفاع بنسبة في وسط خانة الأحاد، وبما يتوافق مع تضخم الأجور في الكويت حيث أمكن الإبقاء على الاستقرار النسبي لمستويات التوظيف.

(3) ثالثاً: قوبل أكثر من نصف تلك التغيرات السلبية بمقدار 7.4 مليون د.ك. في انخفاض القيمة، أي 0.2 مليون د.ك. في التسعة أشهر المنتهية في 2019 مقارنة بـ 7.6 مليون في السنة السابقة.

وتتضمن الصفحة 7 مقارنة الاتجاه السائد في أداء بيان الدخل للبنك على مدى الأرباع الثلاثة الأخيرة.

وفي السطر 13، وضمن الخانة التي تحمل عنوان "الربع الأول-19" نرى أن صافي الربح للبنك في الربع الأول من سنة 2019 بلغ 11.8 مليون د.ك.

وفي نفس السطر 13، وضمن الخانة التي تحمل عنوان "الربع الثاني-19"، حققنا صافي ربح بمقدار 12.2 مليون د.ك. في الربع الثاني من 2019، بارتفاع نسبته 4% مقابل الربع الأول. وفي الربع الثالث من سنة 2019، تسارع نمو صافي الربح في مصرفنا بزيادة أخرى مقدارها 1 مليون د.ك. أي بنسبة 8% مقارنة بالربع الثاني من 2019.

وهذا التسارع في نمو صافي الربح في الربع الثالث مقابل الربع الثاني، والموضح في الخانتين الأخيرتين التي تحمل عنوان "الربع الثالث-19 مقابل الربع الثاني-19"، جاء مدفوعاً بشكل أساسي بالانخفاض في تكاليف الائتمان بمقدار 2.9 مليون د.ك.، أي بنسبة 17%، من 16.5 مليون د.ك. في الربع الثاني، إلى 13.6 مليون د.ك. في الربع الثالث. ويتضح ذلك في السطر 9. وفي السطر 4، نرى أن صافي الدخل من الرسوم و العمولات والتعامل بالعملات الأجنبية قد ارتفعت من 8.9 مليون د.ك. في الربع الأول إلى 9.6 مليون د.ك. في الربع الثاني إلى 10 مليون د.ك. في الربع الثالث. وقد قوبل ذلك جزئياً بانخفاض صافي إيرادات الفوائد بمقدار 0.8 مليون د.ك.، كما يتضح في السطر 3، والإنخفاض في الأرباح غير المتكررة من بيع الضمانات المعادة حيازتها، والموضحة في السطر 5. وكما ذكرت فيما سبق، نرى في السطر 7 أن المصروفات التشغيلية ظلت مستقرة على مدى الربعين الماضيين بمتوسط 18.4 مليون د.ك.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نرى أن نسب رأس المال الرقابي ظلت قوية، حيث جاءت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال بمعدل 13.1%، أي بنحو 110 نقطة أساس فوق الحد

الأدنى الرقابي البالغ معدله 12% ومعدل كفاية رأس المال لمصرفنا البالغ 16.5%، أي بنحو 250 نقطة أساس أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ معدله 14%. وفي هذا الصدد، يرجى الالتفات إلى أن هذه النسب والمعدلات لا تتضمن صافي الربح البالغ 37.1 مليون دك. والمسجل في الأشهر التسعة الأولى من 2019. ففي حالة تضمين ذلك في رأس المال، فإن المعدلات والمصدات يفترض أن ترتفع بمقدار 80 نقطة أساس أخرى إلى حوالي 13.9% و17.3%، على التوالي. وفي أسفل الصفحة إلى اليمين، جاءت الرافعة المالية بمعدل 8.6% كما في نهاية سبتمبر 2019، بارتفاع عن نسبة 8.2% في نهاية سبتمبر 2018 وأعلى بكثير من الحد الأدنى البالغ 3%.

أما الصفحة 9 فتوضح نسب السيولة الرئيسية. ففي الجانب الأيسر، نرى أن متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية كانت 304% خلال الربع الثالث من 2019 وأعلى بكثير من الحد الأدنى البالغة نسبته 100% والذي دخل حيز السريان في أول يناير من هذا العام. أما على الجانب الأيمن من الصفحة، جاء صافي نسبة الاستقرار المالي بواقع 113%، أي أعلى أيضاً من الحد الأدنى البالغة نسبته 100%. وعليه، فإن كلتا نسبي السيولة يتمتعان بمصدات أكثر من كافية وأعلى من الحدود الرقابية الدنيا.

وملخص ما جاء أعلاه أن الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019 اتسمت بالصعوبة البالغة. إلا أننا حققنا مرة أخرى ارتفاعاً تاريخياً في نمو القروض لبنك الخليج ولا نزال نقوم بنجاح بتنفيذ استراتيجية الأداء الفائق في شريحة الخدمات المصرفية الشخصية، مكتسبين حصّة مميزة من السوق في هذا المجال. وعلاوةً على ذلك، وكما ذكر أنطوان، فإن جودة محفظة القروض لمصرفنا لا تزال قوية، حيث اتسم آخر ربع مضي بالاتجاه النزولي في تكلفة الائتمان مما اتاح لنا مقابلة الضغط على هوامش الربح وتحقيق نتائج قوية في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من السنة.

والآن، أود أن أعود إلى السيدة/ دلال لجلسة الأسئلة والأجوبة.

شكراً، سيد/ كيفن. والآن نحن جاهزون لفترة الأسئلة والأجوبة. فإذا رغبتكم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة لنص الأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم.

دلال:

(توقف)

دلال (س1): نرى عدداً من الأسئلة حول القروض غير المنتظمة وتكاليف الائتمان. السيد/ كيفن، هل تود التعليق؟

كيفن (ج1): بالتأكيد. أدى انخفاض تقييم إحدى الشركات المقترضة في الربع الأول من هذه السنة إلى فرض ضغوط قصيرة الأمد على تكاليف الائتمان لهذه السنة، وصافي الربح ونسبة التغطية ونسبة القروض غير المنتظمة. إلا أنه بحلول نهاية هذه السنة، سنقوم بوضع مخصصات كاملة لهذه المديونية، وشطب القرض من المنظور المحاسبي، والحصول على نسب

قروض غير منتظمة وتغطية أقرب بكثير إلى مستويات 2018، وليس مستويات نهاية
سبتمبر 2019.

وبالتالي، وبخصوص هذه المديونية، تم وضع مخصصات محددة مسبقاً في 2019 انتظاراً
لعمليات الاسترداد، لتعمل كأدوات مساندة لحين تنفيذ صفقات التسوية النقدية أو عن طريق
مبادلة الموجودات في سنة 2020 وما بعدها.

دلال (س2): شكراً، سيد/ كيفن. هناك بعض الأسئلة التي تتعلق بالضغوط على تكلفة الأموال والنظرة
المستقبلية لمعدلات الفائدة. هل تود الرد على ذلك؟

كيفن (ج2): كما ذكرت، واصلت مصروفات الفوائد ارتفاعها في الأرباع الثلاثة الأولى من هذه السنة،
ولكن بمعدل أبطأ من الأرباع الثلاثة الأخيرة من سنة 2018. والنبا السار يتمثل في أن
بنك الكويت المركزي لم يقدّم بتخفيض أسعار الفائدة بعد قيام بنك الاحتياط الفدرالي
الأمريكي بإجراء تخفيض بمقدار 25 نقطة أساس في يوليو وتخفيض آخر بمقدار 25 نقطة
أساس في سبتمبر، وبالتالي لم يكن علينا خفض أسعار الفائدة التي نتقاضها من عملائنا
من الشركات. ولكنه في حال خفض البنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة هذا الأسبوع
وتبعه بنك الكويت المركزي، فإن ذلك سيشكل ضغطاً مباشراً على هوامش الربحية حيث
تتأثر العوائد لاحقاً بشكل ايجابي جراء الإنخفاض في تكلفة التمويل.

دلال (س3): شكراً، سيد كيفن. تلقينا أيضاً أسئلة تتعلق بمصروفاتنا ونسبة التكلفة إلى الإيرادات. فهل
تود الرد على هذا السؤال؟

كيفن (ج3): باستبعاد مخصص المصروفات لمرة واحدة بمقدار 2.8 مليون د.ك.، المسجل في الربع
الأول من هذا العام، يتبين أننا نجحنا في إدارة المصروفات وقمنا بحصرها في مدى ضيق
للغاية خلال الأرباع الأربعة الماضية، بمصروفات بلغت 18.4 مليون د.ك. تم تكبدها في
الربع الرابع من 2018، و18.8 مليون د.ك. في الربع الأول من 2019، و18.3 مليون
د.ك. في الربع الثاني من 2019، و18.5 مليون د.ك. في الربع الثالث من 2019. ونرى
أن إدارة المصروفات تعد عنصراً حاسماً في تخفيف الضغوط على تكلفة التمويل جراء 4
زيادات قام بها بنك الاحتياط الفدرالي وزيادة واحدة قام بها بنك الكويت المركزي لسعر
الخصم خلال السنة الماضية والضغوط على العوائد إذا قام بنك الكويت المركزي باتباع
بنك الاحتياط الفدرالي بخفض الأسعار في المستقبل.

كيفن (س4): وصلتنا أسئلة حول أثر الخفض بمقدار 25 نقطة أساس من قبل بنك الكويت المركزي،
إذن دعوني أتطرق إلى تلك المسألة أيضاً.

كيفن (ج4): بافتراض أن هذا الإجراء المتخذ من قبل بنك الكويت المركزي والمتعلق بسعر الخصم قد
قوبل بخفض مقابل له في أسعارنا المعلنة المعروضة على عملائنا، عندئذ يفترض أن
نتوقع أثراً سلبياً بمقدار 3 مليون د.ك. على صافي إيرادات الفوائد في مصرفنا للنصف
الأول من السنة، بعد الخفض بمقدار 25 نقطة أساس في السعر المعلن من بنك الكويت
المركزي. ومن الواضح أن هذا الأثر يفترض أن يقل في النصف الثاني، حيث يكون لدينا

الأثر خلال السنة بأكملها لانخفاض تكلفة التمويل نظراً إلى إعادة تسعير الودائع لأجل بأسعار أقل.

كيفن (س5): هناك سؤال آخر يتعلق بنسبة الشريحة الأولى العامة لحقوق المساهمين وما هو الحد الأدنى بالنسبة لمصرفنا.

كيفن (ج5): في الواقع أن نسبة الشريحة الأولى العامة لحقوق المساهمين في مصرفنا، والتي تتضح من الصفحة 8، تعادل نسبة الشريحة الأولى لرأس المال، حيث إننا لم نصدر أي رأس مال إضافي من الشريحة الأولى بما يتجاوز الشريحة الأولى العامة لرأس المال، وبالتالي فإن نسبة الشريحة الأولى العامة لحقوق المساهمين في مصرفنا هي 13.1%، ويبلغ الحد الأدنى الرقابي المطلوب، بما في ذلك نسبة البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، 10.5%. و عليه، فإن نسبة الشريحة الأولى العامة لحقوق المساهمين في مصرفنا هي - مرة أخرى - 13.1%، مقابل الحد الأدنى البالغة نسبته 10.5%.

دلال: شكراً، سيد كيفن. أعتقد أننا قمنا بتغطية معظم الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء. أما باقي الأسئلة فهي إما قد تمت تغطيتها بالفعل أثناء العرض أو تتعلق في البيانات المستقبلية والمعلومات السرية. وبذلك، نختتم لقاءنا اليوم.

فإن كانت لديكم أي أسئلة أخرى يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين.

شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.